



## ثبات الجذر وتحول الصورة الصرفية في الفعل العربي:

### دراسة في نماذج من سورة البقرة

هناء حكم ومحمد الهاشمي

باحثة بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

باحث بسلك الدكتوراه، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

جامعة محمد الخامس الرباط

المغرب

### الملخص:

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين ثبات الجذر وتحول الصورة الصرفية في الفعل العربي، انطلاقاً من فرضية مؤداها أن ثبات الهوية الجذرية لا يستلزم ثبات الكيفية التي تتمثل بها الأصول في مختلف الصور التصريفية. وتتخذ من نماذج مختارة من سورة البقرة مدونة محددة للاختبار، ممثلة في الجذور ك ت ب، وق ول، وز ي د، وق ض ي، بما يتيح الموازنة بين حالة تحتفظ فيها الأصول بظهور مباشر نسبياً، وحالات يتحول فيها تمثيل العين أو اللام. وتعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً مقارناً يقوم على تحديد الجذر، ووصف كيفية تمثيل أصوله في كل صورة، ثم موازنة الصور من حيث الظهور المباشر للأصل، وموضع التحول، والحاجة إلى قرينة تصريفية لتعيينه. وقد أظهر التحليل أن الصور المنتمية إلى الجذر الواحد لا تقدم بالضرورة القدر نفسه من المعلومات الجذرية، وأن الصورة المفردة قد تكفي للتعرف إلى الأصول في بعض الحالات، في حين يتطلب تعيين أصل متحول وصلها بصورة أخرى من المادة. وانطلاقاً من هذه النتيجة تقترح الدراسة مفهوم «درجة ظهور الجذر» بوصفه أداة وصفية إجرائية لقياس مقدار انكشاف الأصل في صورة صرفية محددة، لا تصنيفاً جديداً للأفعال ولا بديلاً من أحكام الصحيح والمعتل والإعلال. وتخلص الدراسة إلى أن التمييز بين هوية الجذر، وكيفية تمثيله، ومقدار انكشافه في الصورة يتيح وصفاً أدق للعلاقة بين الأصل والتحقق الصرفي، مع بقاء صلاحية هذا المقترح للتعميم رهينة باختباره في مدونات وأنماط صرفية أوسع.

**الكلمات المفتاحية:** الجذر؛ الصورة الصرفية؛ التصريف؛ الإعلال؛ استرداد الأصل؛ درجة ظهور الجذر؛ الفعل العربي.



## Abstract

This study investigates the relationship between root stability and changes in the morphological form of Arabic verbs, based on the hypothesis that the stability of root identity does not necessarily entail the stability of the way root consonants are represented across different inflectional forms. The study draws on a selected set of examples from Surat al-Baqarah as a delimited textual corpus, focusing on the roots **k-t-b**, **q-w-l**, **z-y-d**, and **q-d-y**. These roots allow for a comparison between forms in which the root consonants remain relatively transparent and forms in which the medial or final radical undergoes morphological change. Adopting a descriptive, analytical, and comparative approach, the study identifies the root of each form, examines how its radicals are represented, and compares the selected forms according to three criteria: the direct visibility of the root, the position of the transformed radical, and the need for paradigmatic evidence to recover its underlying identity. The analysis shows that inflectional forms belonging to the same root do not necessarily provide the same amount of information about their root consonants. While some forms allow the root to be identified directly, others require comparison with another form from the same paradigm in order to recover a transformed radical. On the basis of these findings, the study proposes the concept of “**degree of root visibility**” as an operational descriptive tool for assessing the extent to which a particular morphological form makes its root directly identifiable. The concept is not intended as a new classification of Arabic verbs or as an alternative to the traditional categories of sound and weak verbs or to established accounts of morphophonological alternation. The study concludes that distinguishing between **root identity**, **morphological representation**, and **degree of root visibility** provides a more precise description of the relationship between the root and its morphological realization, while the broader applicability of the proposed concept remains to be tested against larger corpora and a wider range of morphological patterns.



## مقدمة

يمثل الجذر أحد المرتكزات التي يقوم عليها بناء الكلمة العربية؛ إذ تنتظم حوله صور صرفية متعددة تظل، على اختلاف أبنيتها، متصلة بأصول مشتركة تسمح بإدراجها ضمن مادة واحدة. غير أن هذه الوحدة لا تعني أن الأصول الجذرية تظهر في جميع الصور على هيئة واحدة؛ فقد تحتفظ الصورة بحروف الجذر ظاهرة، وقد يطرأ على أحدها تحول صرفي أو صوتي يجعل التعرف إليه غير ممكن من الصورة المفردة إلا بالرجوع إلى تصريف آخر من تصريفات المادة. ومن هنا تنشأ مسافة ينبغي التمييز فيها بين ثبات الجذر من حيث هويته، وثبات الصورة التي تتحقق بها أصوله.

وتبدو هذه المسألة بوضوح عند الموازنة بين أفعال صحيحة وأخرى معتلة. فالصورة «كتب»، مثلاً، تتيح التعرف المباشر إلى أصولها: الكاف والتاء والباء، في حين لا تعرض «قال» الواو التي ينتمي إليها جذر ق ول بالصورة نفسها، ولا تكشف ألف «زاد» من ذاتها أن عين المادة ياء في ز ي د، كما لا تظهر الياء النهائية في «قضى» على الهيئة التي تستعيد بها بعض تصريفات المادة. ولا تكمن أهمية هذه الفروق في إثبات ما استقر في التصنيف الصرفي من التمييز بين الصحيح والمعتل، أو بين الأجوف والناقص؛ وإنما في السؤال عما تكشفه هذه التحولات عن طبيعة العلاقة بين الجذر والصورة الصرفية التي يتحقق فيها.

وقد تناول الدرس الصرفي العربي منذ وقت مبكر قضايا الأصول والزوائد، والصحيح والمعتل، والإعلال، ورد الصور المتحولة إلى أصولها، وأقام التصريف على علاقات منتظمة تسمح بتفسير اختلاف الأبنية مع بقاء المادة الواحدة. كما أعادت الدراسات اللسانية الحديثة النظر في بنية الكلمة العربية من خلال البحث في العلاقة بين الجذر والوزن وآليات اشتقاق الصور الصرفية، ولا سيما في التحليلات التي أبرزت خصوصية الصرف العربي وعدم اقتصره على الإضافة الخطية المتعاقبة للعناصر. غير أن استثمار هذه المعطيات يسمح بإثارة سؤال آخر لا يتعلق بتحديد نوع الفعل في ذاته، بل بمقدار ما تكشفه صورة صرفية معينة من أصول الجذر الذي تنتمي إليه.

وعلى هذا الأساس تتحدد إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: كيف يحافظ الفعل العربي على هويته الجذرية مع تغير الصورة الصرفية التي تتحقق بها بعض أصوله، وإلى أي حد تختلف الصور التصريفية في مقدار ما تتيحه من تعرف مباشر إلى الجذر؟ ويتفرع عن هذا السؤال النظر في مدى كفاية الصورة المفردة لتحديد الأصول، وفي الوظيفة التي تؤديها العلاقات التصريفية في استرداد الأصل حين لا يظهر مباشرة، فضلاً عن البحث في إمكان بناء وصف مقارن يفسر التفاوت بين الصور من غير أن يعيد تسمية أقسام التصنيف الصرفي الموروث. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن ثبات الجذر لا يستلزم ثبات تمثيله الصرفي؛ إذ يمكن للهوية الجذرية أن تستمر عبر صور تختلف في الكيفية التي تتمثل بها بعض الأصول. وبناء على ذلك، لا يكون التعرف إلى الجذر في جميع الأحوال عملية مباشرة تنطلق من الحروف الظاهرة في صورة واحدة، بل قد يتطلب وصل هذه الصورة بغيرها من تصريفات المادة. ومن ثم يغدو التصريف، إلى جانب وظيفته في إنتاج الصور المختلفة، مصدراً من مصادر الكشف عن الأصل والمحافظة على إمكان استرداده.

ولاختبار هذه الفرضية تعتمد الدراسة نماذج فعلية من سورة البقرة<sup>1</sup>، مثلة في مواد ك ت ب، وق ول، وز ي د، وق ض ي. ولا يقوم اختيار السورة على افتراض خصوصية صرفية تجعل أحكام هذه الأفعال مختلفة عن النظام الصرفي العربي، وإنما تتخذ منها الدراسة مدونة نصية محددة الحدود تتيح ضبط الشواهد ومنع بناء المقارنة على أمثلة متفرقة منتقاة من مصادر مختلفة. أما اختيار المواد الأربع فمقصود به إقامة موازنة بين حالة تحتفظ فيها الأصول بظهور مباشر نسبياً، وحالات يطرأ فيها التحول على موضع داخلي أو نهائي من الجذر، بما يسمح باختبار الفرضية في صور متباينة من العلاقة بين الأصل وتحققه الصرفي.

<sup>1</sup> اعتمدت الدراسة في إثبات النصوص القرآنية وضبطها على المصحف المحمدي الشريف، برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، الصادر عن مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف بالملكة المغربية.



وتعتمد الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا مقارنًا؛ إذ تبدأ بتحديد الأصول الجذرية والصور التصريفية محل الدراسة، ثم تصف ما يطرأ على تمثيل الأصل داخل كل صورة، قبل أن تقارن الصور المنتمية إلى المادة الواحدة والصور المنتمية إلى مواد مختلفة. ولا يقصد من هذه المقارنة إعادة إثبات قواعد الإعلال أو بناء تصنيف جديد للأفعال، بل الانتقال من سؤال «ما نوع هذا الفعل؟» إلى سؤال أكثر اتصالاً بموضوع البحث: «كيف تظهر أصول هذا الجذر في هذه الصورة الصرفية تحديداً؟»

وفي هذا السياق تقترح الدراسة، في مرحلة لاحقة من التحليل، مفهوم «درجة ظهور الجذر» بوصفه مفهوماً إجرائياً خاصاً بها، لا مصطلحاً موروثاً ولا بديلاً من التصنيف الصرفي المعروف. ويراد به وصف مقدار ما تسمح به صورة صرفية بعينها من تعرف مباشر إلى أصولها، ومقدار ما يستلزم تحديد الأصل المتحول من الاستعانة بقرينة صرفية أخرى. ويخضع هذا الوصف لثلاثة اعتبارات مترابطة: مدى الظهور المباشر للأصل في الصورة، والحاجة إلى استرداده من تصريف آخر، وموضع الأصل الذي لحقه التحول. وبذلك يتعلق المفهوم بالعلاقة بين الجذر وصورة محددة من صورته، لا بالحكم على الجذر نفسه بأنه أكثر ظهوراً أو أقل ظهوراً على نحو مطلق.

وتنبع أهمية هذا الاختيار من أنه يتيح الفصل بين مسألتين قد تختلطان إذا اقتصر النظر على الشكل الظاهر للكلمة: هوية الأصل من جهة، وطريقة تمثيله من جهة أخرى. فعدم ظهور الأصل على هيئته المباشرة لا يساوي غيابه من الجذر، كما أن تشابه صورتين لا يستلزم بالضرورة تطابق أصولهما. ومن ثم تسعى الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت الموازنة بين الصور التصريفية قادرة على تقديم وصف أدق لهذه العلاقة، وإلى تحديد القيمة التي يمكن أن يضيفها مفهوم «درجة ظهور الجذر» إلى التحليل، وحدوده التي ينبغي ألا يتجاوزها.

وتنظم الدراسة، بعد هذه المقدمة، في ستة أقسام مترابطة. يعالج الأول الجذر والصورة الصرفية في ضوء التأصيل الصرفي والدراسات السابقة، ويحدد الثاني موقع الاعتلال وتحول الأصول ضمن الإطار التحليلي الذي يحتاج إليه البحث. ويخصص القسم الثالث للمدونة والمنهج ومعايير التحليل، قبل الانتقال في القسم الرابع إلى دراسة النماذج المختارة وموازنتها. أما القسم الخامس فيبني، انطلاقاً من نتائج التطبيق، المقترح الوصفي المتعلق بدرجة ظهور الجذر، في حين يناقش القسم السادس النتائج والقيمة الوصفية للمقترح وحدوده، وصولاً إلى خاتمة تجمع النتائج المركزية وتحدد إمكانات توسيع الاختبار في مدونات وأنماط صرفية أخرى.

## 1. الجذر والصورة الصرفية: التأصيل وحدود الدراسات السابقة

لا يستقيم بحث العلاقة بين ثبات الجذر وتحول الصورة الصرفية من غير تحديد المستوى الذي ينتمي إليه كل منهما. فالجذر لا يساوي الصورة المنطوقة أو المكتوبة التي يظهر بها الفعل في استعمال معين، كما أن الصورة الصرفية لا تمثل الجذر مجرداً من القواعد التي أسهمت في بنائها. وبين هذين المستويين تقوم شبكة من العلاقات الصرفية تجعل الأصول ثابتة من حيث انتمائها إلى المادة، مع إمكان اختلاف الهيئة التي تتحقق بها في التصريف.

ولا تعد هذه الفكرة غريبة عن الدرس الصرفي العربي؛ فقد تأسس جانب مهم من النظر الصرفي القديم على التمييز بين الأصل والزائد، وعلى رد الصور المختلفة إلى ما يجمع بينها من أصول. غير أن التراث لم يعالج هذه المسألة بالمصطلحات التي تعتمدها الدراسة الحالية، كما أن الدراسات اللسانية الحديثة أعادت صياغة العلاقة بين الجذر والبناء في أطر نظرية مختلفة. ولذلك يقتضي تحديد موقع البحث الجمع بين المستويين: ما رسخه التحليل الصرفي العربي في معرفة الأصول، وما أضافته الدراسات الحديثة إلى تصور العلاقة بين الجذر والصورة التي يتحقق فيها.

### 1.1 الأصول الجذرية في التصور الصرفي العربي

يرتبط مفهوم الجذر في الدراسة الحالية بما اصطلح الصرفيون على عده أصولاً للكلمة، وهي العناصر التي يقابلونها بالفاء والعين واللام في الميزان. وهذه المقابلة ليست إجراءً شكلياً فحسب؛ لأنها تفصل بين العناصر الداخلة في هوية المادة وبين ما يطرأ عليها من زيادة أو تغير في الأبنية.



ويقرر ابن جني، في شرحه لتصريف المازني، هذا المبدأ بوضوح حين يفسر المقصود بالأصل، فيقول (ابن جني، 1954، 1: 11): «فالأصول يقابل بها في المثال: الفاء، والعين، واللام». وتكتسب هذه العبارة أهميتها من كونها تجعل الأصل سابقاً من جهة التحليل على الصورة التي قد تلحقها الزيادة أو التحولات؛ فالحكم على عنصر بأنه زائد يفترض أصلاً معرفة العناصر التي تنتمي إلى بنية المادة.

وتتجاوز قيمة التصريف عند ابن جني مجرد تسمية هذه العناصر؛ إذ يربط العلم به بإمكان التمييز بين الأصول والزوائد ومعرفة الاشتقاق. فالتصريف، بهذا المعنى، لا يصف الصورة المتحققة وحدها، وإنما يكشف العلاقات التي تسمح برد صور متعددة إلى نظام واحد. وتفيد هذه الرؤية البحث الحالي من جهة أساسية: معرفة الأصل لا تستمد بالضرورة من صورة مفردة، وإنما قد تتأسس على المقارنة والقياس والاشتقاق والتصريف.

ويظهر أثر هذا المبدأ بوضوح أكبر في المعتل؛ لأن التمييز بين الأصل والصورة يصبح فيه ضرورة تحليلية لا مجرد اصطلاح في الوزن. فإذا كانت الكاف والتاء والباء ظاهرة في «كتب»، فإن الصورة الخطية لا تؤدي الوظيفة نفسها دائماً في فعل مثل «قال». وليس معنى ذلك أن أحد أصول المادة قد زال، وإنما يعني أن الحكم على الأصل يحتاج إلى معرفة صرفية تتجاوز ما تعرضه الصورة في لحظة معينة.

ومن هنا ينبغي التمييز منذ البداية بين الأصل الجذري وتمثيله في الصورة. فالأول يتعلق بالعناصر التي تنظم بها المادة الصرفية، والثاني يتعلق بالهيئة التي تتحقق بها تلك العناصر في صيغة مخصوصة. وهذا التمييز، وإن لم يصغه الصرفيون القدماء بعبارة «درجة ظهور الجذر»، قائم في الأساس الذي يسمح لهم بالحكم على حرف ظاهر بأنه منقلب عن أصل آخر، أو على عنصر غير ظاهر في صيغة بأنه ثابت في المادة بدليل تصريف أو اشتقاق.

## 1.2 الصورة الصرفية بين الأصل والتحول

إذا كان تحديد الأصل يحجب عن سؤال: مم تتكون المادة؟ فإن الصورة الصرفية تجيب عن سؤال مختلف: كيف تحققت هذه المادة في بناء معين؟ ولذلك تستعمل الدراسة عبارة «الصورة الصرفية» للدلالة على الهيئة المتحققة التي يأخذها الفعل بعد انتظام أصوله وما يطرأ عليها من حركات وتحولات وعلامات تصريفية.

ولا يراد بالصورة هنا الرسم الإملائي وحده؛ لأن العلاقة التي يعالجها البحث صرفية في المقام الأول. فقد يتفق الرسم مع ظهور الأصل، وقد يحجب تحول صرفي أو صوتي طبيعته. ولهذا لا يكفي أن نسأل عن الحروف التي نراها في الكلمة، بل ينبغي أن نسأل عما تمثله هذه العناصر داخل النظام التصريفي.

وتكشف معالجة الأفعال المعتلة عند الصرفيين أن الفرق بين الأصل والتحقق كان حاضراً في صميم تفسيرهم. ف (الرضي الأستراباذي، 1975، 1: 114)، عند حديثه عن الأجوف، يقرر في شرحه للشافية أن عين بعض الأفعال تقلب ألفاً، ثم يظهر أثر الأصل في المضارع، ممثلاً لذلك بـ «قال يقول» و «باع يبيع».

وهذا يعني أن ثبات المادة لا يقاس بالمطابقة الخطية التامة بين جميع صورها. ولو اشترطنا هذه المطابقة لتعذر تفسير اجتماع صور تتباعد في بعض عناصرها الظاهرة تحت مادة صرفية واحدة. وإنما تسمح العلاقات المنتظمة بين التصريفات بمعرفة أن اختلاف التحقق لا يستلزم اختلاف الأصل.

ويترتب على ذلك أن الصورة الصرفية لا ينبغي أن تعامل باعتبارها نسخة مرئية من الجذر. إنما نتيجة انتظام الأصول داخل بناء صرفي مخصوص، ومن ثم يمكن أن تكون بعض معلومات الجذر مباشرة فيها، وأن تحتاج معلومات أخرى إلى الاستدلال عليها من خارج الصورة المفردة.



### 1.3 من الميزان العربي إلى تصور الجذر والوزن في الدراسات الحديثة

أعادت اللسانيات الحديثة صياغة عدد من القضايا التي عالجها الصرف العربي في إطار الأصل والزيادة والميزان، ولا سيما مع الاهتمام بالطبيعة غير التعاقبية لبناء الكلمة في اللغات السامية. وكان تحليل مكارثي للصرف العربي من أكثر الأعمال تأثيراً في هذا الاتجاه؛ إذ لم يعامل الفعل العربي باعتباره سلسلة من الوحدات المضافة بعضها إلى بعض فحسب، بل فصل تحليلياً بين الجذر الصامت والقالب والمادة الصائتية، وجعل بناء الصورة نتيجة ارتباط هذه المكونات ضمن تمثيل صرفي وصوتي منظم (مكارثي، 1981: 387-388). ولم يتوقف تطوير هذا التصور عند الفصل بين الجذر والوزن، بل اتجه إلى مساءلة طبيعة القالب نفسه والقيود التي تتحكم في بناء الصورة الصرفية. فقد وسّع (مكارثي وبرنس، 1990: 3) معالجة الصرف القالي ضمن الصرف العروضي، وربط القوالب بالوحدات العروضية بدل النظر إليها بوصفها مجرد سلاسل ثابتة من المواقع الصامتة والصائتية. وتفيد هذه النقلة البحث الحالي من جهة تأكيدها أن ثبات المادة المعجمية لا يستلزم تطابق تحققها في جميع الصور، وأن وصف الكلمة العربية يقتضي التمييز بين ما يعود إلى الأصل وما يعود إلى القيود المنظمة لبناء الصورة الصرفية.

غير أن الدراسات الحديثة لم تجمع على أن كل انتظام صرفي في العربية ينبغي أن يفسر انطلاقاً من الجذر والوزن وحدهما. فقد ظهرت اتجاهات تمنح الكلمة أو الجذع دوراً أكبر في بناء العلاقات الصرفية. ومن المواقف الدالة في هذا السياق ما ذهب إليه (بنمأمون، 1999: 199) في دراسته لبنية الفعل العربي، إذ خلص إلى أن جوانب مهمة من بناء الكلمات في العربية يمكن تحليلها انطلاقاً من الكلمة، لا من الجذر وحده. ولا يلغي هذا الاعتراض القيمة الوصفية للجذر في الدراسة الحالية، ولكنه يحول دون التعامل معه باعتباره مستوى وحيداً كافياً لتفسير الصورة الصرفية، ويعزز الحاجة إلى فحص العلاقة الفعلية بين الأصل وصوره المتحققة.

وتكمن أهمية هذا التصور بالنسبة إلى موضوعنا في أنه يقوي الفصل بين الجذر والصورة التي يتحقق فيها. فالجذر الصامت لا يساوي الكلمة المنجزة، وإنما يدخل في بنائها إلى جانب مكونات أخرى. ومن ثم تصبح العلاقة بين الجذر والصورة علاقة تمثيل وبناء، لا علاقة تطابق خطي بسيط.

غير أن الدراسة الحالية لا تتبنى النموذج التمثيلي عند مكارثي بوصفه إطاراً نظرياً ملزماً، ولا تهدف إلى إعادة تحليل الأبنية العربية وفق طبقاته التمثيلية. فالاستفادة منه محدودة في إثبات أن التمييز بين الجذر والصورة المتحققة ليس مجرد إجراء مستمد من الميزان التقليدي، بل ظل قضية مركزية في التحليل اللساني الحديث للصرف العربي.

وتقدم (رايدنغ 2005)، في وصفها للصرف العربي، الجذر والوزن باعتبارهما عنصرين أساسيين في بنية الكلمة العربية، وتبين أن الجذور، ولا سيما الثلاثية، ترتبط بأوزان اشتقاقية وتصريفية تنتج صوراً متعددة مع استمرار الصلة بالمادة الأصلية.<sup>2</sup> وتفيد هذه المعالجة في تثبيت حقيقة أن تعدد الصور ليس عرضاً خارجاً عن بنية المادة، بل خاصية منتظمة من خصائص النظام الصرفي العربي.

ومن جهة أخرى، تكشف معالجة (واتسون 2002) لبنية الكلمة العربية عن تفاعل الجذر والقالب والمادة الصائتية في بناء الصورة الصرفية.<sup>3</sup> ولا يعني استحضار هذا المستوى تحويل البحث إلى دراسة صوتية؛ بل التنبيه إلى أن بعض الفروق بين الأصل وصورته لا يمكن وصفها بدقة إذا افترضنا أن الصرف يعمل بمعزل تام عن التحقق الصوتي.

ويظل موقع الجذر في بناء الكلمة العربية حاضراً في أحدث النقاشات الصرفية؛ إذ يعيد (الفاسي الفهري 2026) بناء المسألة من منظور يقوم على مركزية الجذر، مقابل المقاربات التي تتخذ الجذع أساساً للاشتقاق، ويجعل العلاقة بين الجذور والقوالب جزءاً من تصور

<sup>2</sup> ينظر كذلك في عرض بنية الجذر والوزن والتصريف في العربية: رايدنغ، 2005: 49-45.

<sup>3</sup> ينظر في التفاعل بين الصرف والصوت: واتسون، 2002: 126.



أوسع لبناء الكلمة العربية. وتفيد هذه المقاربة في تأكيد استمرار الجذر بوصفه وحدة مركزية في تحليل البنية الصرفية، غير أنها لا تعالج السؤال الذي تتخذه الدراسة الحالية موضوعاً مباشراً، وهو تفاوت الصور التصريفية في مقدار ما تكشفه عن أصول الجذر نفسه.

وبذلك تلتقي، على اختلاف منطلقاتها ومصطلحاتها، جملة من التحليلات القديمة والحديثة عند مبدأ عام يفيد هذا البحث: المادة الجذرية لا تستنفدها صورة صرفية واحدة، والصورة المتحققة لا يمكن مساواتها آلياً بمجموع الأصول الجذرية.

#### 1.4 من معرفة الجذر إلى استرداده

يقود التمييز السابق إلى مسألة أكثر دقة. فإذا كانت الصورة لا تعرض دائماً جميع الأصول على هيئتها المباشرة، فمن أين تأتي معرفتنا بالجذر؟

تكشف الممارسة الصرفية أن الجواب لا يوجد في عملية واحدة. فقد يكون الأصل ظاهراً بحيث يكفي تحليل الصورة نفسها، وقد يحتاج الحكم عليه إلى المقارنة بصورة أخرى من المادة. وهذه النقطة تجعل التصريف وسيلة للمعرفة الصرفية، لا مجرد قائمة من الصيغ التي تنتج بعد معرفة الجذر.

ويتصل بذلك ما يورده ابن جني عند الاستدلال بالاشتقاق في الحكم على الأصل، إذ يقول (ابن جني، 1954، 1: 112): «حملنا على ما عُرف اشتقاقه». والمهم في هذا السياق ليس المثال الذي وردت فيه العبارة وحده، وإنما المبدأ الذي تكشفه: يمكن للعلاقة الاشتقاقية المعروفة أن تقدم دليلاً على طبيعة عنصر لا تستقل صورة بعينها بالكشف عنه.

وانطلاقاً من هذا المبدأ تستعمل الدراسة عبارة «استرداد الأصل» استعمالاً وصفيّاً محدداً، وتقصد بها التعرف إلى أصل لا تعرضه صورة صرفية معينة على هيئته المباشرة، بالاستناد إلى صورة أخرى من المادة نفسها أو إلى علاقة تصريفية تكشف طبيعته. ولا تقدم الدراسة هذا التعبير باعتباره مصطلحاً تراثياً؛ إنه أداة تحليلية تساعد على التمييز بين المعرفة التي تمنحها الصورة مباشرة والمعرفة التي تحتاج إلى موازنة تصريفية.

ويترتب على ذلك فرق أساسي بين غياب الأصل عن التمثيل المباشر في صورة معينة وانتفائه من الجذر. فهما ليسا شيئاً واحداً. وقد يكون الخلط بينهما نتيجة طبيعية إذا قرئت الكلمة بوصفها سلسلة حروف منعزلة عن بقية تصريفاتها.

#### 1.5 حدود الدراسات السابقة وموقع البحث الحالي

تكشف مراجعة الدراسات الحديثة أن البحث في الصرف العربي لم يعد محصوراً في تصور واحد لبناء الكلمة؛ فإلى جانب التحليل القائم على الجذر والوزن، برزت مقاربات منحت الكلمة أو الجذع موقعاً أوسع في تفسير الانتظامات الصرفية. ويعرض راتكليف (2013: 72) التصور القائم على تحليل الكلمة العربية إلى جذر ووزن بوصفه من التصورات المركزية في وصف بنيتها الصرفية، في حين تكشف الاتجاهات اللاحقة عن استمرار النقاش في طبيعة الوحدات التي ينبغي أن يقوم عليها هذا الوصف. ولم يبق هذا النقاش نظرياً صرفاً؛ فقد اختير (محفووظي 2007) أثر الجذر والوزن في التعرف إلى الكلمات العربية، مستنداً إلى مادة شملت جذوراً صحيحة وأخرى معتلة. وهو ما يدل على أن علاقة الجذر بصوره لم تعد تطرح من جهة بنائه الصرفي وحدها، بل أصبحت موضع نظر من زوايا مختلفة.

غير أن السؤال الذي يعيننا هنا أبسط من هذا الخلاف النظري وأكثر اتصالاً بالمعطيات التي نحللها: هل تقدم الصور التصريفية المنتمية إلى الجذر الواحد القدر نفسه من المعلومات التي تسمح بالتعرف إلى أصوله؟ فمعرفة أن الفعل صحيح أو معتل، وتحديد موضع الاعتلال وأصل الحرف المتحول، تمكننا من تصنيف الفعل وتفسير ما طرأ عليه من تغيير، لكنها لا تخبرنا بالضرورة عن مقدار ما تعرضه كل صورة من ذلك الأصل. وكذلك فإن الاختلاف بين تحليل يقوم على الجذر والوزن وآخر يمنح الكلمة أو الجذع دوراً أوسع لا يجعل هذا التفاوت بين الصور موضوعاً قائماً بذاته.



لهذا لا نسعى إلى تقديم تفسير جديد للإعلال، ولا إلى إضافة قسم آخر إلى أقسام الصحيح والمعتل، ولا إلى ترجيح إحدى المقاربات الحديثة في بناء الكلمة على غيرها. ما يعيننا هو نقل الملاحظة إلى العلاقة بين الجذر وصورة صرفية بعينها: ماذا يبقى من أصول الجذر ظاهراً في هذه الصورة؟ ومتى يصبح التعرف إلى أصل منها محتاجاً إلى صورة أخرى من التصريف؟

ويظهر الفرق بوضوح في المادة التي يقوم عليها البحث. فالحكم على «قال» بأنه أجوف واوي يخبرنا بأصل عينه، لكنه لا يجعل الواو ظاهرة في الصورة نفسها؛ أما في «قولوا» فإن الأصل الذي نعرفه في الأولى عن طريق التحليل يظهر في الثانية ظهوراً مباشراً. والأمر نفسه، مع اختلاف موضع الاعتلال، في «قضى» و«قضيتهم»: فالياء أصل معلوم في الأولى، لكنها لا تتمثل فيها بالصورة التي تتمثل بها في الثانية. وليس المقصود إعادة وصف الإعلال في هذه الأمثلة، وإنما ملاحظة أن معرفة الأصل شيء، ومقدار انكشافه في صورة صرفية محددة شيء آخر.

هنا تتحدد الفجوة التي ينطلق منها البحث. فقد بينت الدراسات السابقة أصول الأفعال، وصنفت أنواع الاعتلال، وفسرت التحولات التي تصيب الحروف المعتلة، كما ناقشت الدراسات الحديثة موقع الجذر والوزن والكلمة والجذع في التمثيل الصرفي؛ غير أن المقارنة بين الصور التصريفية من حيث مقدار ما تكشفه عن أصول الجذر ليست هي السؤال الذي انصرفت إليه هذه المعالجات. ومن هذه المساحة يقترح البحث مفهوم «درجة ظهور الجذر». أداة إجرائية للمقارنة بين الصور، لا مصطلحاً بديلاً من التصنيف الصرفي المعروف ولا تفسيراً جديداً لظواهر الإعلال.

ولا تكتسب هذه الأداة قيمتها بمجرد تسميتها؛ إذ ينبغي أن يثبت التحليل أن صورتين من الجذر نفسه يمكن أن تختلفا فعلاً في مقدار ما تتيحانه من تعرف مباشر إلى أصوله، وأن هذا الفرق لا يستنفده القول إن الفعل صحيح أو أجوف أو ناقص. فإذا لم تكشف المعطيات عن مثل هذا التفاوت، لم يكن ثمة مسوغ لإضافة مفهوم آخر إلى جهاز الوصف الصرفي. أما إذا ظهر الفرق بصورة منتظمة، أمكن عندئذ النظر في «درجة ظهور الجذر» بوصفها خاصية للعلاقة بين الجذر وصورة صرفية محددة، وهو ما ستختبره الدراسة في النماذج المختارة.

## 2. الاعتلال وتحول الأصول في الفعل العربي

تتضح المسافة بين الجذر والصورة الصرفية بجلاء في الأفعال المعتلة؛ إذ قد يحتفظ الفعل بأصوله الجذرية مع اختلاف الهيئة التي يتحقق بها أحد هذه الأصول من تصريف إلى آخر. ويتيح هذا الاختلاف النظر إلى الاعتلال من زاوية تتجاوز تصنيف الفعل إلى صحيح ومعتل، لتتصل بكيفية تمثيل الأصل داخل الصورة الصرفية، وبالقرائن التي تسمح بالتعرف إليه حين لا يظهر على هيئته المباشرة.

### 2.1 تحول الأصل بين الصور التصريفية

يمثل الأجوف حالة دالة على اختلاف الأصل عن صورته المتحققة، لأن حرف العلة يشغل عين الجذر، بينما قد يتحول تمثيله في بعض التصريفات. ويقول ابن عصفور في ذوات الواو (ابن عصفور، 1987، 2: 444): «وأما فَعَلٌ من ذوات الواو فمضارعها على يَفْعَلُ بضم العين نحو: قال يقول». وتكشف المقابلة بين «قال» و«يقول» أن الأصل الواوي لا يتحقق في الصورتين بالهيئة نفسها؛ فهو ثابت في المادة، في حين تختلف درجة انكشافه في الصورة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية أكبر عندما تتشابه الصورة الظاهرة مع اختلاف طبيعة الأصل. فالألف في الماضي الأجوف لا تحدد، بمفردها، ما إذا كانت العين الأصلية وأو أم ياء؛ ولذلك تستند معرفة الأصل إلى العلاقات التصريفية التي تربط الصورة بغيرها من صور المادة. وقد عالج (الرضي الأسترابادي، 1975، 1: 114-125) هذا الاختلاف في تصريف الأجوف، مبيناً ما يرتبط بأصل العين في نحو «قال يقول» و«باع يبيع». وهكذا تكشف الموازنة التصريفية معلومة جذرية لا تقدمها الصورة المفردة بالوضوح نفسه.



ويتخذ التحول وضعاً آخر في الناقص، لأن حرف العلة يشغل لام الجذر. ويترتب على اختلاف موقع الأصل المعتل اختلاف في كيفية تمثيله داخل الصورة؛ فتحول العين في الأجوف يقع في مركز البنية الجذرية، في حين يمس التحول في الناقص طرفها الأخير. وبذلك يصبح موضع الأصل المتحول عنصراً ذا قيمة في وصف العلاقة بين الجذر والصورة، إلى جانب طبيعة الأصل نفسه.

ولا يتعارض هذا الوصف مع التصنيف الصرفي الموروث؛ فالحكم على الفعل بأنه أجوف واوي أو أجوف يائي أو ناقص يائي يحدد طبيعة الاعتلال وموضعه، بينما يتعلق وصف الصورة بكيفية تحقق ذلك الأصل في صيغة بعينها. ومن ثم يمكن أن تنتمي صورتان إلى الجذر نفسه مع اختلافهما في مقدار ما تعرضانه مباشرة من أصوله.

## 2.2 الإلعال وثبات الهوية الجذرية

يكشف الإلعال أن تغير الصورة لا يستلزم تغير الهوية الجذرية. فالقلب أو الحذف أو غيرهما من التحولات التي تلحق بحروف العلة تؤثر في الهيئة التي يتحقق بها الأصل، من غير أن تؤدي إلى إنشاء مادة جذرية جديدة. ومن ثم ينبغي الفصل بين الأصل بوصفه عنصراً في هوية الجذر والهيئة التي يظهر بها هذا الأصل في صورة صرفية مخصصة.

ويفسر هذا الفصل إمكان اجتماع صور متباينة تحت مادة واحدة. فلو كانت هوية الجذر رهينة بالمطابقة الظاهرة بين جميع تصريفاته، لأصبح تغير حرف العلة سبباً في قطع الصلة بين صور تنتمي صرفياً واشتقاقياً إلى المادة نفسها. غير أن انتظام هذه الصور داخل نسق تصريفي واحد يدل على أن التحول يصيب التمثيل، لا الانتماء الجذري.

ويتفق هذا الفصل بين ثبات المادة وتغير تحققها مع ما أبرزته التحليلات الحديثة للصرف العربي من أن العلاقات بين صور الكلمة لا تختزل في التطابق الخطي بين عناصرها. فمعالجة (مكارثي، 1981) للصرف غير المتسلسل تقوم على الفصل بين المادة الجذرية والتنظيم الذي تتخذه داخل البنية الصرفية، بما يسمح ببقاء الهوية المعجمية مع اختلاف تحقق عناصرها في الصورة الناتجة. وتفيد هذه الرؤية في تفسير الأفعال المعتلة من حيث المبدأ العام للعلاقة بين الأصل والصورة، من غير أن تجعل التحليل العروضي بديلاً من الوصف الصرفي العربي للإلعال.

وتترتب على ذلك نتيجة أساسية: **عدم ظهور الأصل على هيئته المباشرة في صورة معينة لا يساوي غيابه من الجذر.** فالحكم على الأصل لا يتأسس على الصورة المنفردة وحدها، وإنما على موقعها داخل مجموع العلاقات التي تنتظم تصريف المادة. ولهذا يمكن لصورة أن تحجب بعض المعلومات المتعلقة بالأصل، بينما تجعلها صورة أخرى أكثر وضوحاً.

## 2.3 التصريف واسترداد الأصل

يؤدي التصريف، من هذه الزاوية، وظيفة تتجاوز إنتاج الصور المختلفة للفعل؛ إذ يوفر قرائن تسمح بالتعرف إلى الأصل حين يتغير تمثيله. وقد اعتمد الصرفيون العلاقات بين الأبنية والاشتقاق في التمييز بين الأصلي والزائد وفي رد الصور المتحولة إلى أصولها. ويعبر ابن جني عن قيمة هذا النوع من الاستدلال في قوله (ابن جني، 1954، 1: 112): «حملاً على ما عُرف اشتقاقه». ولا تفصل هذه القيمة الاستدلالية للتصريف عن طبيعة الصناعة الصرفية نفسها؛ إذ تقوم أحكام كثيرة في أبواب الإلعال على رد الصورة المتحققة إلى أصلها بالنظر في تصريف المادة وما يكشفه من طبيعة الحرف المتحول. ويظهر ذلك بوضوح في معالجة (الرضي الأستراباذي، 1975، 1: 114-125) للأجوف حين يربط اختلاف التصريف بطبيعة العين الأصلية، ويوازن بين نحو «قال يقول» و«باع يبيع» في تفسير ما آل إليه حرف العلة في الصورة المتحققة. ومن ثم فإن الاستدلال من صورة على أخرى ليس إجراءً خارجياً يفرضه التحليل الحالي على المادة، بل يستند إلى مبدأ صرفي أصيل، بينما تتمثل خصوصية الدراسة الحالية في اتخاذ مقدار الحاجة إلى هذا الاستدلال نفسه متغيراً في المقارنة.



وتقوم على هذا الأساس فكرة استرداد الأصل في هذه الدراسة، ويقصد بها التعرف إلى أصل متحول في صورة صرفية معينة بالاستناد إلى صورة أخرى من المادة تكشف طبيعته بصورة أوضح. فالاسترداد وصف لإجراء التحليل، وليس ادعاء بأن الأصل خرج من الجذر ثم عاد إليه؛ إذ الذي يتغير هو مقدار المعلومات الجذرية المتاحة في الصورة، لا هوية الجذر نفسها.

وتسمح هذه العلاقة بالتمييز بين مستويين: **الظهور المباشر**، حين تقدم الصورة ما يكفي للتعرف إلى الأصول دون الحاجة إلى قرينة تصريفية إضافية؛ **والاسترداد التصريفي**، حين يتطلب تعيين أصل متحول وصل الصورة بغيرها من صور المادة. ولا يمثل هذان المستويان قسمين جديدين للأفعال، وإنما يصفان علاقة الصورة المعينة بأصولها.

### 3. المدونة والمنهج ومعايير التحليل

تعتمد الدراسة مدونة محددة من سورة البقرة لاختبار العلاقة بين ثبات الجذر وتغير صورته الصرفية. وقد اختيرت مدونة نصية واحدة بدل جمع أمثلة متفرقة من مصادر مختلفة حتى تظل المقارنة محكمة بإطار نصي معلوم الحدود، ويمكن التحقق من شواهد ومواقعها. ولا يفترض هذا الاختيار أن للسورة نظاماً صرفياً خاصاً، وإنما يوفر مجالاً مضبوطاً لاختبار الفرضية في الاستعمال الفعلي.

ولا يمنع حصر المدونة في شواهد سورة البقرة من الاستعانة، عند الحاجة التحليلية، بصورة تصريفية من المادة نفسها من خارج المدونة للكشف عن أصل متحول؛ على أن تعامل هذه الصورة بوصفها قرينة تصريفية مقارنة، لا شاهداً داخلياً في بناء المدونة.

#### 3.1. بناء المدونة واختيار النماذج

تقوم المدونة على أربعة جذور ثلاثية ممثلة في **ك ت ب**، **وق ول**، **وز ي د**، **وق ض ي**. ولم يقع الاختيار عليها بقصد الإحصاء الشامل لأبنية الفعل في السورة، وإنما لأنها توفر حالات متميزة تصلح للموازنة بين ثبات الأصل وتغير تمثيله.

يمثل الجذر **ك ت ب** الحالة المرجعية في المقارنة، إذ تنتمي أصوله إلى الصحيح وتظل قابلة للتعرف المباشر في الصور المختارة. وفي مقابل ذلك يمثل **ق ول** أجوف واوياً، **وز ي د** أجوف يائياً، مما يسمح بمقارنة صورتين تتقاربان في بعض مظاهر التحقق مع اختلاف طبيعة العين الأصلية. أما **ق ض ي** فينقل التحول إلى لام الجذر، فيتيح اختبار أثر اختلاف موضع الأصل المعتل في العلاقة بين الجذر والصورة.

واستخرجت من السورة الصور التي تحقق هذه المقارنة، ومن أبرزها: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: 183)، و﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ (البقرة: 30)، و﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (البقرة: 83)، و﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة: 10)، و﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (البقرة: 247)، و﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (البقرة: 117)، و﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾ (البقرة: 200). وتكسب بعض هذه الشواهد قيمتها من إمكان موازنتها بصورة أخرى من المادة نفسها داخل السورة، مما يجعل الاستدلال قائماً على علاقات تصريفية متحققة في المدونة نفسها.

#### 3.2. وحدة التحليل

لا تتخذ الدراسة الجذر المجرد وحده وحدة للتحليل، لأن الجذر الواحد قد يتحقق في أكثر من صورة تختلف في مقدار ما تعرضه من أصوله. كما لا تتخذ نوع الفعل، من حيث الصحة والاعتلال، وحدة نهائية للمقارنة؛ لأن هذا التصنيف يحدد طبيعة الجذر ولا يصف بالضرورة الفروق بين صورته التصريفية.

وعليه، تتمثل وحدة التحليل في **العلاقة بين صورة صرفية محددة والجذر الذي تنتمي إليه**. ويقتضي ذلك تحديد الجذر أولاً، ثم النظر في كيفية تمثيل كل أصل من أصوله داخل الصورة المدروسة، قبل موازنتها بما توفره صور أخرى من المادة عند الحاجة.



وبمنع هذا التحديد إطلاق أحكام مطلقة من قبيل أن جذراً ما «ظاهر» أو «غير ظاهر» في ذاته؛ فالذي يخضع للوصف هو مقدار انكشاف أصوله في صورة بعينها. وقد يختلف هذا المقدار داخل الجذر الواحد تبعاً لاختلاف التصريف.

### 3.3 معايير التحليل

تخضع النماذج لثلاثة معايير مترابطة. يتمثل الأول في الظهور المباشر للأصل، أي إمكان التعرف إلى الحرف الجذري في الصورة من غير الحاجة إلى صورة تصريفية أخرى للكشف عن طبيعته. ويتمثل الثاني في موضع الأصل المتحول، ولا سيما الفرق بين تحول العين في الأوجوف وتحول اللام في الناقص. أما الثالث فهو الاسترداد التصريفي، أي إمكان الاستدلال على الأصل المتحول بالرجوع إلى صورة أخرى من المادة يظهر فيها على نحو أوضح.

ولا يقيس التحليل عدد الحروف الظاهرة قياساً آلياً؛ لأن القضية لا تتعلق بالشكل الكتابي وحده. فقد تحتوي الصورة على عنصر متحقق لا يكشف بنفسه طبيعة الأصل الذي يمثله. ولذلك يرتبط الظهور هنا بقدرة الصورة على توفير معلومة صرفية عن الأصل، لا بمجرد إمكان رؤية حرف في الرسم.

كما لا تفترض الدراسة سلماً عددياً لقياس ظهور الجذر؛ إذ لا تتوافر في حدود المدونة الحالية مسوغات تجريبية تسمح بإسناد قيم حسابية إلى الصور. والموازنة وصفية، تنطلق من مقدار الحاجة إلى قرينة إضافية لتحديد الأصل ومن موقع التحول الذي لحقه.

### 3.4 إجراءات الموازنة

تبدأ الموازنة بتحديد الجذر الذي تنتمي إليه الصورة، ثم مقابلة الأصول بما تحقق منها فيها. فإذا كانت الأصول قابلة للتعرف المباشر، سجلت الصورة بوصفها حالة مرجعية للمقارنة. وإذا تغير تمثيل أحدها، حدد موضعه وطبيعة التحول، ثم رجع إلى صورة تصريفية من المادة نفسها للكشف عن الأصل عند الحاجة.

وتطبق الإجراءات نفسها على النماذج الأربعة حتى لا يتغير معيار الحكم من مثال إلى آخر. وبذلك لا تكون «كتب» معياراً لأنها صحيحة فحسب، ولا «قال» و«زاد» حالتين متميزتين لمجرد كونهما أجوفين، وإنما تتحدد قيمة كل نموذج بمقدار المعلومات الجذرية التي تعرضها صورته وبما تستلزمه معرفة الأصل من موازنة تصريفية.

وتقوم المقارنة، تبعاً لذلك، على مستويين متكاملين: موازنة صور مختلفة من الجذر الواحد للكشف عن أثر التصريف في تمثيل الأصل، وموازنة صور من جذور مختلفة للكشف عن أثر نوع الأصل وموضعه في مقدار انكشافه. ويتيح الجمع بين المستويين تجنب رد الظاهرة إلى مجرد الفرق التقليدي بين الصحيح والمعتل.

وتظل النتائج مقيدة بحدود المدونة؛ إذ لا تشمل الدراسة المثال واللفيف والمضعف والمهموز، ولا الأبنية المزيدة بمختلف أنماطها. ولذلك لا يراد من النماذج الأربعة تأسيس حكم شامل على النظام الصرفي العربي، وإنما اختبار صلاحية الموازنة المقترحة في مجموعة محددة من الصور قبل النظر في إمكان توسيعها إلى مواد صرفية أخرى.

### 4. التحليل الصرفي للنماذج

تكشف النماذج المختارة من سورة البقرة عن صور متفاوتة للعلاقة بين ثبات الجذر وكيفية تمثيل أصوله صرفياً. وتبدأ الموازنة بالجذر الصحيح ك ت ب بوصفه حالة مرجعية، ثم تنتقل إلى ق ول و ز ي د حيث يقع التحول في عين الجذر، وإلى ق ض ي حيث ينتقل إلى اللام. ويتيح انتظام هذه النماذج داخل مدونة واحدة اختبار مقدار ما تمنحه الصورة المفردة من معلومات عن أصولها، وما يحتاج منها إلى قرينة تصريفية إضافية.



#### 4.1 «كتب»: ظهور الأصول مع تغير البناء

ورد الفعل من مادة ك ت ب في مواضع متعددة من سورة البقرة، منها قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (البقرة: 178)، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: 183)، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةُ لَكُمْ﴾ (البقرة: 216).

تنتمي «كُتِبَ» إلى الجذر ك ت ب، وتظل أصوله الثلاثة متحققة في الصورة: الكاف فاء، والتاء عيناً، والباء لاماً. وقد تغير بناء الفعل من المعلوم «كُتِبَ» إلى المجهول «كُتِبَ»، فوقع التغير في الضبط الداخلي للصيغة، من غير أن يقتضي تحولاً في تمثيل أحد الأصول الجذرية. وتكتسب هذه الحالة قيمتها من موقعها في الموازنة، لا من وجود مشكلة في تحديد جذر «كتب». فالصورة تقدم أصولها على نحو مباشر، ولا يتوقف تعيين أحدها على الرجوع إلى تصريف آخر. ومن ثم تمثل ك ت ب خطأ مرجعياً يمكن أن تقاس إليه الحالات التي لا تتطابق فيها الهيئة المتحققة لأحد العناصر مع طبيعته الجذرية.

كما تكشف «كُتِبَ» أن تغير الصورة الصرفية لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مباشر في انكشاف الجذر؛ فقد يتغير بناء الفعل وتظل الأصول نفسها ظاهرة. ولذلك ينبغي عدم مساواة تحول الصورة الصرفية بتحول الأصل الجذري؛ فالأول أوسع، وقد يقع مع بقاء جميع الأصول قابلة للتعرف المباشر.

#### 4.2 «قال»: تحول العين الواوية

يقدم الجذر ق ول وضعاً مختلفاً. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: 30)، وفي الآية نفسها: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾، كما ورد الأمر من المادة نفسها في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (البقرة: 83).

تكشف الموازنة بين «قال» و«قولوا» فرقاً واضحاً في تمثيل عين الجذر. ففي «قال» لا تظهر الواو بوصفها عنصراً مستقلاً في الصورة، في حين تعرض «قولوا» الأصل الواوي عرضاً مباشراً. ولا يترتب على هذا الاختلاف أي تغير في هوية المادة؛ فالصورتان تنتظمان في الجذر ق ول، وإنما تتفاوتان في كيفية تمثيل العين.

وتتفق هذه الموازنة مع الوصف الصرفي للأحرف الواوي من حيث اختلاف تحقق العين باختلاف الصورة التصريفية؛ غير أن قيمتها في التحليل الحالي لا تقف عند إثبات الأصل الواوي، بل تتصل بتفاوت الصورتين في الكشف عنه. فالمعلومة التي لا تقدمها «قال» مباشرة تصبح متاحة في «قولوا»، وبذلك تتحول العلاقة التصريفية بين الصورتين من مجرد علاقة بين صيغتين من مادة واحدة إلى قرينة على الأصل الذي تنتظمان تحته.

ويكشف هذا المثال حداً من حدود الاستدلال من الصورة المفردة. فلو عزلت «قال» عن بقية تصريفات مادتها، لما كانت الألف وحدها كافية لتعيين طبيعة العين الأصلية. أما وصلها بـ«قولوا» فيعيد إدراجها داخل نظامها التصريفي، فتظهر الواو التي تفسر انتماءها إلى ق ول.

وعليه، لا يكمن الفرق بين «قال» و«قولوا» في ثبات الجذر، فهو ثابت في الصورتين، وإنما في مباشرة الوصول إلى أحد أصوله. وهذا أول نموذج في المدونة يبين أن الصور المنتمية إلى المادة الواحدة لا تقدم بالضرورة القدر نفسه من المعلومات الجذرية.

#### 4.3 «زاد»: تشابه الصورة واختلاف أصل العين

ورد الفعل «زاد» في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة: 10)، كما ورد في قوله: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (البقرة: 247)، وتنتمي الصورتان إلى الجذر ز ي د.



وتتضح قيمة هذا النموذج عند موازنته بـ «قال»؛ فكلتا الصورتين الماضيتين تعرض ألفاً في موضع العين، مع اختلاف الأصل الذي تمثله هذه الألف: فهو ياء في ز ي د، وواو في ق ول. ومن ثم لا يسمح التشابه الظاهر بين الصورتين، في ذاته، بتعيين طبيعة العين التي آلت إلى الألف.

وتوفر الموازنة التصريفية قرينة التمييز؛ إذ يكشف المضارع «يزيد»، المستعان به هنا قرينةً تصريفية من خارج شواهد المدونة، الأصل اليائي في مادة ز ي د، مثلما تكشف تصرفات مادة ق ول عن أصلها الواوي. ولا يتعلق الأمر، تبعاً لذلك، بمجرد إثبات وقوع الإعلال، وإنما بحدود المعلومة الجذرية التي توفرها الصورة المفردة: فهي تكشف أن العين لم تبق على صورتها الأصلية، لكنها لا تعين وحدها أكانت واواً أم ياءً.

ويكشف هذا النموذج جانباً مهماً في معيار ظهور الجذر؛ إذ لا يكفي لقياسه عد العناصر الظاهرة في الصورة، بل ينبغي النظر إلى قدرة الصورة على تعيين طبيعة الأصل. فوجود عنصر في موضع العين لا يعني بالضرورة أن الصورة تكشف هويته الجذرية، وهو ما يمنع الموازنة بين التصريفات قيمة استدلالية حين لا تحسم الصورة المفردة هذه الهوية.

#### 4.4 «قضى»: تحول لام الجذر واستعادتها في التصريف

ينقل الجذر ق ض ي التحول من عين الفعل إلى لامة. قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة: 117)، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَّتْ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ (البقرة: 200).

تقدم الموازنة بين «قضى» و«قضيتم» حالة ذات قيمة خاصة؛ لأن الياء التي تمثل لام الجذر لا تتحقق في الصورتين بالهيئة نفسها. ففي «قضى» ينتهي الفعل بصورة لا تعرض الياء كما تعرضها «قضيتم»، بينما تجعل الصورة المسندة إلى تاء الفاعل الأصل اليائي أكثر مباشرة في التحليل.

ولا يؤدي هذا الاختلاف إلى افتراض جذرين أو إلى تغير الأصل؛ فالمادة في الصورتين هي ق ض ي. الذي يتغير هو تمثيل اللام داخل البناء التصريفي. ومن ثم تقدم المدونة نفسها مرة أخرى قرينة على الأصل من خلال موازنة صورتين للفعل الواحد.

وتمنح هذه الموازنة النموذج قيمة خاصة في اختبار فرضية البحث؛ لأن الاستدلال على الأصل لا ينتقل هنا بين مادتين مختلفتين، بل يجري داخل المادة الواحدة وداخل المدونة النصية نفسها. فاختلاف «قضى» و«قضيتم» لا يغير لام الجذر، وإنما يغير مقدار انكشافها في الصورة. وبذلك تقدم الصورتان دليلاً مباشراً على ضرورة الفصل بين ثبات الأصل وثبات تمثيله: الياء ثابتة في الهوية الجذرية، في حين تختلف شروط ظهورها باختلاف البناء التصريفي.

وتكشف هذه الحالة ملاحظة مهمة: الصورة الأطول ليست بالضرورة أقل شفافية من الصورة الأقصر. فزيادة العناصر التصريفية في «قضيتم» لم تحجب الجذر، بل صاحبت صورة أصبح فيها الأصل النهائي أكثر وضوحاً مما هو عليه في «قضى». ولذلك لا يمكن ربط انكشاف الجذر ببساطة الكلمة أو قصرها، وإنما بطبيعة العلاقة بين أصولها والبناء الذي تحققت فيه.

كما تبرز المقارنة بين «قضى» من جهة و«قال» و«زاد» من جهة أخرى أثر موضع الأصل المتحول. ففي الأجناس المتعلقة بالتحول بعين الجذر، بينما يتعلق في الناقص بلامه. ولا يغير ذلك مبدأ ثبات المادة، لكنه يبين أن صور التحول ليست متماثلة، وأن وصف العلاقة بين الجذر والصورة ينبغي أن يراعي موقع الأصل الذي تغير تمثيله.

#### 4.5 الموازنة بين النماذج

تسمح النماذج الأربعة بإقامة الموازنة على مستويين متكاملين: أولهما بين مواد مختلفة، هي ك ت ب، ق ول، ز ي د، ق ض ي؛ وثانيهما بين صور مختلفة من المادة الواحدة، كما في «قال/قولوا» و«قضى/قضيتم». ويكشف الجمع بين المستويين أن ثبات الجذر لا



يقترن بنمط واحد من الظهور الصرفي، وأن الصور تتفاوت في مقدار ما تتيحه من تعرف مباشر إلى الأصول وفي مقدار حاجتها إلى قرينة تصريفية لاسترداد الأصل المتحول. ويمكن إجمال هذه الفروق في الجدول الآتي:

| الصورة | الجذر | موضع الأصل المتحول | حالة الأصل في الصورة | القرينة التصريفية         |
|--------|-------|--------------------|----------------------|---------------------------|
| كُتِبَ | ك ت ب | —                  | ظاهر مباشرة          | لا تحتاج إلى قرينة إضافية |
| قال    | ق و ل | العين              | متحول                | قولوا / يقول              |
| زاد    | ز ي د | العين              | متحول                | يزيد (قرينة خارج المدونة) |
| قضى    | ق ض ي | اللام              | متحول                | قضيتهم                    |

ولا تدل هذه الفروق على تفاوت بين الجذور من حيث الثبات؛ فجميعها محتفظ بهويته داخل مادته. وإنما يقع التفاوت في العلاقة بين الجذر والصورة التي تمثله. كما أن التصريف لا يؤدي وظيفة واحدة في النماذج كلها: فقد يكون غير ضروري لتعيين الأصول كما في «كتب»، وقد يصبح قرينة حاسمة على طبيعة أصل متحول كما في النماذج المعتلة.

وتفضي الموازنة بذلك إلى نتيجة محددة: المعلومة الجذرية ليست موزعة بالقدر نفسه على جميع الصور التصريفية. فقد تكشف الصورة أصولها مباشرة، وقد تعرض أثر تحول لا يكفي وحده لتعيين طبيعة الأصل، وقد تصبح صورة أخرى من المادة أكثر كشفاً عنه. وعلى هذا الأساس يمكن الانتقال من مجرد وصف التحول إلى مساءلة التفاوت بين الصور نفسها، وهو المستوى الذي يقوم عليه مفهوم «درجة ظهور الجذر».

### 5. درجة ظهور الجذر: بناء المقترح الوصفي

أظهرت الموازنة بين النماذج أن ثبات الجذر لا يؤدي إلى نمط واحد من التمثيل في الصور التصريفية، وأن الصورة المفردة قد تكشف الأصول مباشرة أو تستلزم الاستعانة بعلاقة تصريفية لتعيين أصل متحول. ويتيح هذا التفاوت الانتقال من وصف التحولات نفسها إلى وصف العلاقة بين الجذر وكل صورة من صوره.

وتقترح الدراسة لهذا الغرض مفهوم «درجة ظهور الجذر»، ويقصد به: مقدار ما تتيحه صورة صرفية معينة من تعرف مباشر إلى أصول الجذر، ومقدار ما يستلزمه تعيين الأصل المتحول من الرجوع إلى قرينة تصريفية أخرى من المادة نفسها. وهو مفهوم إجرائي تقترحه هذه الدراسة لتنظيم المقارنة بين الصور، ولا يقدم بوصفه مصطلحاً مستقراً في التراث الصرفي أو الدراسات اللسانية الحديثة.

#### 5.1 وحدة القياس الوصفي

لا تسند درجة الظهور إلى الجذر في ذاته، وإنما إلى علاقة الجذر بصورة صرفية محددة. فالجذر الواحد قد يتحقق في صورتين مختلفتين في مقدار ما تكشفانه عن أحد أصوله، ولذلك لا يصح وصف مادة صرفية بكاملها بأنها ذات ظهور مرتفع أو منخفض.

ويترتب على ذلك أن التصنيف الصرفي ونمط الظهور يعملان في مستويين مختلفين. فالتصنيف يحدد طبيعة الجذر وموضع الاعتلال فيه، أما درجة الظهور فتصف مقدار المعلومات الجذرية التي تتيحها الصورة المتحققة. ولا يستبدل المستوى الثاني الأول، بل يفترضه وينطلق منه.

وتنبع الحاجة إلى هذا الفصل من أن الدراسات التي تناولت الصرف العربي من منظور الجذر والوزن انشغلت أساساً بكيفية انتظام المادة الجذرية داخل الأننية، في حين اتجهت مقاربات أخرى إلى منح الكلمة أو الجذع دوراً أكبر في تفسير العلاقات الصرفية. ولا يحسم البحث الحالي هذا الخلاف النظري، لأن موضوعه يقع في مستوى آخر: وصف مقدار ما تتيحه الصورة المتحققة نفسها من تعرف إلى



الأصول التي تنتظم تحتها. ومن ثم فإن «درجة ظهور الجذر» لا تفترض نظرية جديدة للجذر، وإنما تضيف متغيراً وصفيّاً إلى العلاقة بين الأصل وصورته.<sup>4</sup>

وتحدد الموازنة بثلاثة مؤشرات: مباشرة ظهور الأصل، وموضع الأصل المتحول، والحاجة إلى قرينة تصريفية لاسترداده. فإذا أتاحت الصورة التعرف إلى الأصول دون الرجوع إلى تصريف آخر كان ظهورها أكثر مباشرة، وإذا لم تسمح طبيعة العنصر المتحقق بتعيين الأصل إلا بواسطة صورة أخرى، أصبحت العلاقة أقل مباشرة من الناحية التحليلية.

ولا يقصد بـ«الدرجة» هنا قيمة حسابية؛ إذ لا تسند الدراسة أرقاماً إلى الصور ولا تفترض مسافات كمية بينها. فالدرجة وصف نسبي يستعمل للموازنة بين مقدار ما تعرضه الصور من معلومات جذرية، ولا يتحول إلى مقياس عددي إلا إذا أمكن مستقبلاً بناء معايير تجريبية أوسع من حدود المدونة الحالية.

## 5.2. الظهور المباشر والاسترداد التصريفي

يتخذ ظهور الجذر في حدود المدونة صورتين تحليليتين أساسيتين. تتحقق الأولى حين تسمح الصورة بالتعرف إلى الأصول مباشرة، وتتحقق الثانية حين لا تكفي الصورة المفردة لتعيين طبيعة أحدها، فيصبح الرجوع إلى تصريف آخر من المادة ضرورياً لاسترداده. ولا يتعلق الفرق بين الحالتين بوجود الجذر أو غيابه، بل بطريق الوصول إلى المعلومة الجذرية.

ويترتب على ذلك أن الظهور والاسترداد ليسا قسمين صرفيين موازيين للصحيح والمعتل، وإنما خاصيتان للعلاقة بين الجذر وصورة معينة من صورته. ولذلك قد يتغير مقدار الظهور داخل المادة الواحدة نفسها، وهو ما يمنع إسناد درجة ثابتة إلى الجذر. بمعزل عن تحقيقاته التصريفية.

## 5.3. تحول الأصل وحدود ظهوره في الصورة

يقتضي استعمال مفهوم «درجة ظهور الجذر» الفصل بين وجود الأصل في البنية الجذرية وظهوره المباشر في الصورة الصرفية. فالأصل قد يظل عنصراً محددًا لهوية المادة مع تغير الهيئة التي يتحقق بها، ولذلك لا يسوغ الانتقال من عدم ظهوره بصورته المباشرة إلى الحكم بغيابه من الجذر.

وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة حين لا تكشف الصورة المتحققة طبيعة الأصل كشفاً حاسماً. فالظهور، بالمعنى المقصود هنا، ليس حضوراً خطياً للحرف فحسب، وإنما قابلية الصورة لأن تدل على طبيعته الجذرية دون قرينة تصريفية إضافية. وبهذا يصبح معيار الظهور معرفياً-وصفيّاً في حدود التحليل الصرفي: يتعلق بما تسمح الصورة باستنتاجه عن أصلها، لا بعدد العناصر المكتوبة فيها.

ويمنع هذا التحديد الخلط بين ثلاثة مستويات: ثبات الأصل في الجذر، وتحول تمثيله في البناء، وإمكان التعرف إليه من الصورة. فالأول متعلق بهوية المادة، والثاني بالتحقق الصرفي، والثالث بوضوح العلاقة بينهما. وفي المستوى الثالث تحديداً يعمل مفهوم «درجة ظهور الجذر».

## 5.4. القيمة الوصفية للمفهوم

لا تكمن القيمة المقترحة لـ«درجة ظهور الجذر» في إعادة تسمية الفرق بين الصحيح والمعتل؛ إذ يظل هذا الفرق متعلقاً بطبيعة الأصول الجذرية وما يلحقها من أحكام صرفية. أما المفهوم المقترح فيتعلق بسؤال مختلف: إلى أي حد تكشف صورة صرفية بعينها عن تلك الأصول مباشرة؟ ولهذا يمكن تطبيقه على صورتين تنتمي إلى المادة نفسها، مع أنهما لا تختلفان في تصنيف الجذر.

<sup>4</sup> ينظر، في اختلاف المقاربات الحديثة للعلاقة بين الجذر والبناء الصرفي والكلمة: مكارثي، 1981؛ بنمأمون، 1999؛ راتكليف، 2013.



ومن هذه الجهة ينتقل مركز الوصف من السؤال: «ما نوع هذا الفعل؟» إلى سؤال مواز لا يحل محله: «ماذا تكشف هذه الصورة عن أصول فعلها؟». ويتيح هذا الانتقال وصف تفاوت لا يظهر إذا اقتصر التحليل على تسمية نوع الاعتلال؛ لأن معرفة أن الفعل أجوف أو ناقص تحدد موضع الأصل المعتل، لكنها لا تقيس مقدار ما تكشفه كل صورة تصريفية عنه.

وتظهر قيمة أخرى للمفهوم في جعل التصريف جزءاً من تفسير المعرفة بالجذر. فالتصريف لا يقدم سلسلة من الأشكال المرتبطة بالمادة فحسب، وإنما قد يوزع المعلومات المتعلقة بأصولها بين أكثر من صورة. وبذلك تصبح المقارنة التصريفية وسيلة للكشف عن درجات متفاوتة من مباشرة التعرف إلى الأصل.

## 5.5 حدود المقترح

لا يكتسب مفهوم «درجة ظهور الجذر» قيمة علمية بمجرد تسميته، وإنما بقدر ما يضيفه إلى الوصف القائم. ولذلك تحكم استعماله عدة حدود.

أولها أنه مفهوم إجرائي مقترح في هذه الدراسة، وليس مصطلحاً منقولاً عن الصرفيين القدماء أو الدراسات الحديثة. وثانيها أنه لا يستقل عن التحليل الصرفي؛ فلا يمكن وصف مقدار ظهور أصل قبل تحديد الجذر وتفسير التحول الذي لحقه. وثالثها أنه لا يقدم بديلاً من أقسام الصحيح والمعتل، بل يصف بعداً مختلفاً هو علاقة الصورة المعينة بأصولها.

ويتصل الحد الرابع بطبيعة المقياس؛ فهو وصفي نسبي، ولا يسوغ تحويله إلى أرقام أو مراتب حسابية من غير مدونة أوسع ومعايير قابلة للقياس. أما الحد الخامس فيتعلق بمجال التعميم؛ إذ استخرج المفهوم في هذه الدراسة من عدد محدود من الجذور والصور، ولا يكفي ذلك للحكم على سلوكه في المثال واللفيف والمضعف والمهموز والأبنية المزيدة.

وفي ضوء هذه الحدود، لا نزعم أن «درجة ظهور الجذر» نظرية صرفية جديدة، ولا أن النماذج المدروسة تكفي لتأسيس تصنيف بديل. الذي تقترحه الدراسة أضيق من ذلك وأكثر قابلية للاختبار: إدخال مقدار انكشاف الأصل في الصورة الصرفية بوصفه متغيراً مستقلاً في الوصف. فإذا كان التصنيف الصرفي يجب عن طبيعة الجذر وموضع الاعتلال، فإن هذا المتغير يجب عن مقدار ما تتيحه صورة معينة من الوصول إلى تلك الطبيعة مباشرة. وتكمن قيمة المقترح، تبعاً لذلك، لا في تغيير ما نعرفه عن أصول الأفعال، بل في تغيير السؤال الذي نوجهه إلى صورها: من تحديد ما طرأ على الأصل إلى قياس مقدار ما بقي من الأصل قابلاً للتعرف في الصورة المتحققة.

## 6. النتائج والمناقشة

أفضى التحليل إلى أن العلاقة بين الجذر والصورة الصرفية لا تقوم على تطابق دائم بين الأصول وهيئاتها المتحققة، بل على استمرار الهوية الجذرية عبر صور قد تتفاوت في مقدار ما تكشفه مباشرة عن تلك الأصول. ولا تناقض هذه النتيجة التصنيف الصرفي الموروث؛ إذ يظل هذا التصنيف قادراً على تحديد طبيعة الجذر وموضع الاعتلال ونوع التحول، غير أن الموازنة بين الصور تكشف مستوى آخر يتعلق بمقدار المعلومات الجذرية التي تتيحها كل صورة، وبالدور الذي تؤديه العلاقات التصريفية في استكمال هذه المعلومات حين لا تكون متاحة مباشرة.

### 6.1 ثبات الجذر وتغير التمثيل

تكشف النماذج المدروسة ضرورة الفصل بين ثبات الهوية الجذرية وثبات التمثيل الصرفي. فالأول يتعلق باستمرار الأصول التي تنظم بها المادة عبر تصريفاتها، أما الثاني فيتعلق بالهيئة التي تتحقق بها تلك الأصول في صورة بعينها. ومن ثم لا يستلزم ثبات الجذر أن تبقى عناصره ممثلة بالصورة نفسها في مختلف التصريفات.



وتلتقي هذه النتيجة، من حيث المبدأ، مع التصورات الحديثة التي فصلت بين المادة الجذرية والبنية التي تنتظم فيها، ولا سيما في التحليل غير التعاقبي للصرف العربي عند (مكارثي، 1981)، حيث لا تختزل الكلمة في توالٍ خطي بسيط لعناصر الجذر. غير أن ما تضيفه المعطيات المدروسة هنا لا يتعلق بإعادة بناء ذلك النموذج، بل بتوجيه النظر إلى أثر اختلاف التمثيل في مقدار انكشاف الأصل داخل الصورة نفسها.

ومن هذه الزاوية، يصبح تحول الأصل المعتل مسألة ذات مستويين متميزين: مستوى يفسر القاعدة التي أدت إلى التحول، وهو ما تكفلت به أبواب الإعلال في الدرس الصرفي، ومستوى آخر يصف ما ترتب على ذلك التحول من تفاوت بين الصور في قدرتها على الكشف عن الأصل. وتكمن أهمية الفصل بين المستويين في أنه يمنع مساواة تغير الصورة بتغير الهوية الجذرية، وفي الوقت نفسه يمنع اختزال أثر التحول في مجرد تسميته وتصنيفه.

## 6.2. حدود الاستدلال من الصورة المفردة

تدل النتائج على أن الصورة المفردة لا تكون كافية في جميع الأحوال لتعيين طبيعة الأصول التي تنتظم تحتها. ولا يرجع ذلك إلى نقص في الصورة، وإنما إلى أن بعض التحولات الصرفية تنتج تحققاً يمكن أن يكون متوافقاً مع أكثر من أصل، بحيث لا تحسم الهيئة الظاهرة وحدها طبيعته.

ولهذه النتيجة أثر منهجي مهم؛ إذ تحد من تصور آلي للجذر يقوم على تجريد الكلمة من العناصر الزائدة ثم مساواة ما يبقى بالأصول الجذرية. فهذا الإجراء ينجح حين تبقى الأصول متحققة بصورة مباشرة، لكنه يصبح غير كاف حين يصيب التحول عنصراً أصلياً نفسه. وعندئذ لا يعود تحليل الصورة بمعزل عن بقية تصريفات المادة كافياً لإقامة الدليل على طبيعة ذلك العنصر.

ويقترّب هذا الاستنتاج من النقاش الذي أثارته الدراسات الحديثة حول مدى كفاية الجذر والوزن وحدهما في تمثيل جميع العلاقات الصرفية العربية؛ فقد أبرزت بعض الاتجاهات القائمة على الكلمة أو الجذع أن المعرفة الصرفية لا تختزل بالضرورة في الانتقال الأحادي من الجذر إلى الكلمة، وأن العلاقات القائمة بين الصور نفسها ذات قيمة في بناء التحليل.<sup>5</sup> ولا تتبنى الدراسة الحالية هذه الاتجاهات بديلاً من تحليل الجذر، لكنها تستفيد من المسألة التي تثيرها: **الصورة الصرفية لا تستنفد علاقتها بالمادة إذا درست منعزلة عن شبكة تصريفاتها.** وعليه، لا تكون قيمة الصورة ثابتة من حيث قدرتها الاستدلالية؛ فقد تكفي في حالة لتعيين الأصول، وقد توفر في حالة أخرى معلومات جزئية تحتاج إلى استكمال من صورة أخرى. وهذه النتيجة هي التي تمنح الموازنة التصريفية موقعاً مركزياً في التحليل.

## 6.3. القيمة الاستدلالية للتصريف

أظهرت النتائج أن التصريف لا يؤدي وظيفة بنائية فحسب، تتمثل في إنتاج صور مختلفة بحسب الزمن أو الإسناد أو البناء، بل يمكن أن يؤدي أيضاً وظيفة استدلالية؛ إذ تجعل بعض التصريفات أصلاً متحولاً في صورة أكثر مباشرة في صورة أخرى. وبذلك تصبح العلاقات بين الصور مصدراً للمعلومة الصرفية، لا مجرد نتائج مترتبة على معرفة الجذر سلفاً.

ولا يعني هذا قلب العلاقة الصرفية بحيث تصبح الصور سابقة على الجذر من الناحية النظرية؛ فالجذر يظل عنصراً أساساً في تفسير وحدة المادة. وإنما يتعلق الأمر بمسار التحليل نفسه: فإذا كانت المعرفة الصرفية تتيح الانتقال من الجذر إلى تصريفاته، فإن التصريفات المتحققة تتيح بدورها السير في الاتجاه المقابل من اختلاف الصور إلى استرداد الأصل المشترك بينها.

وتنسجم هذه النتيجة مع الممارسة الصرفية العربية التي استعانت بالتصريف والاشتقاق في الحكم على الأصول، غير أن الإضافة التي يكشفها التحليل الحالي تقع في موضع أدق. فليس الجديد أن التصريف يكشف الأصل، وإنما أن قدرة الصور على هذا الكشف ليست

<sup>5</sup> ينظر في هذا النقاش: بنمأمون، 1999؛ راتكليف، 2013.



متساوية، وأن هذا التفاوت يمكن اتخاذه موضوعاً مستقلاً للموازنة. ومن ثم لا تتحدد القيمة الاستدلالية للتصريف بمجرد كونه شاهداً على الأصل، بل كذلك بمقدار الحاجة إليه في كل صورة لتعيين ذلك الأصل.

وبذلك تتحول العلاقة بين الجذر والتصريف من علاقة أحادية الاتجاه إلى علاقة تحليلية مزدوجة: يفسر الجذر وحدة الصور، بينما تكشف الصور، في تفاوتها، عن مقدار ما يظل من هذا الجذر مباشراً وما يحتاج إلى استرداد.

#### 6.4 القيمة الوصفية لمفهوم «درجة ظهور الجذر»

تتحدد جدوى مفهوم «درجة ظهور الجذر» بقدرته على التقاط فرق لا يستهدفه التصنيف الصرفي التقليدي مباشرة. فالحكم على الفعل بأنه صحيح أو أجوف أو ناقص يحدد بنية الجذر وموضع الاعتلال، لكنه لا يصف بالضرورة التفاوت بين صورتين من المادة نفسها في مقدار ما تكشفه كل منهما عن الأصل المتحول.

ولهذا لا ينبغي تقييم المفهوم من حيث قدرته على منافسة التصنيفات القائمة، وإنما من حيث الوظيفة التي خصص لها. فهو لا يجب عن سؤال: ما نوع الفعل؟، بل عن سؤال مواز: إلى أي حد تسمح هذه الصورة بالتعرف مباشرة إلى أصوله؟ ومن هذه الجهة يستمد المفهوم قيمته، لأنه ينقل وحدة الملاحظة من الجذر بوصفه مادة مجردة إلى العلاقة التي تربطه بصورة صرفية محددة.

وتظهر أهمية هذا النقل في إمكان اختلاف الحكم داخل الجذر الواحد؛ فلا تسند «درجة ظهور» ثابتة إلى المادة في مجموعها، وإنما تتغير بحسب الصورة التي تتحقق فيها. وهذا ما يجعل المفهوم عابراً للتقسيم بين الصحيح والمعتل من دون أن يلغيه؛ إذ يمكن أن تتغير الصورة مع بقاء الأصول ظاهرة مباشرة، كما يمكن أن يستلزم تحديد أصل متحول الاستعانة بتصريف آخر.

ومن اللافت، في هذا الصدد، أن بعض الدراسات التجريبية الحديثة انتهت من زاوية مختلفة إلى نتائج تشير إلى عدم تساوي حضور الجذر والجذع في المعالجة المعجمية؛ فقد أظهرت دراسة (الإدرسي والعزي ومرزوقي 2025) أثراً متدرجاً في التهيئة الصرفية، وكان الاشتراك في الجذع التصريفي أقوى من الاشتراك في الجذر الصامت وحده. ولا ننقل هذه النتيجة إلى المستوى الصرفي الذي نشغل فيه، ولا نتخذها دليلاً على «درجة ظهور الجذر»، لاختلاف موضوع الدراسة وأدواتها، وإنما نستأنس بها في التنبيه إلى أن علاقة الصورة بالمادة المشتركة ليست بالضرورة على درجة واحدة في مستويات التحليل المختلفة.

غير أن قيمة المفهوم تظل مشروطة بالألا يتحول إلى مجرد إعادة تسمية لما تقرر في أبواب الإعلال. فإذا اقتصر على القول إن الصحيح أوضح من المعتل فلن يضيف شيئاً. أما قيمته فتظهر حين يستخدم لوصف تفاوت قابلية الأصل للتعرف المباشر أو للاسترداد التصريفي بين صور محددة، وهو المستوى الذي أظهرته الموازنة بين نماذج المدونة. فإذا أمكن للمفهوم أن يصف هذا التفاوت من غير أن يكرر التصنيف الموروث، كان له مسوغ وصفي؛ وإلا انتفت الحاجة إليه.

#### 6.5 حدود النتائج وآفاق توسيع الاختبار

تظل النتائج مرتبطة بحدود المدونة وطبيعة النماذج المختارة؛ فقد تناولت الدراسة جذراً صحيحاً، وأجوفاً وائياً، وأجوفاً يائياً، وناقصاً يائياً، ولم تختبر أنماطاً أخرى يمكن أن تنتج علاقات أكثر تعقيداً بين الأصل وصورته. ولذلك لا تسمح المادة الحالية بتحويل «درجة ظهور الجذر» إلى مقياس عام للنظام الصرفي العربي.

وتبرز الحاجة إلى توسيع الاختبار بصفة خاصة في المثال واللفيف والمضعف والمهموز، وفي الأبنية المزيّدة التي تتفاعل فيها الأصول مع عناصر صرفية أخرى. وقد يبين هذا التوسيع أن المؤشرات المعتمدة في الدراسة الحالية، وهي الظهور المباشر، وموضع الأصل المتحول، والحاجة إلى قرينة تصريفية، كافية لبعض الأنماط وغير كافية لأنماط أخرى. ومن ثم ينبغي أن يبقى المقترح قابلاً للتعديل في ضوء البيانات، لا أن يتحول من أداة مستخرجة من التحليل إلى إطار مفروض مسبقاً عليها.



كما أن توسيع المدونة سيتيح اختبار مسألة لم تحسمها النماذج الحالية، وهي ما إذا كانت العلاقة بين نوع التحول وموضعه ومقدار انكشاف الأصل تنتظم في أنماط يمكن تعميمها، أم أن درجة الظهور تظل خاصية مرتبطة بكل صورة على نحو لا يسمح ببناء مستويات أكثر انتظاماً. ويمثل هذا السؤال حداً بين ما تثبته الدراسة الحالية وما ينبغي أن يظل موضوعاً لاختبار لاحق.

وبناء على ذلك، تتمثل النتيجة المركزية للمناقشة في أن التحليل الصرفي يستفيد من التمييز بين هوية الجذر، وكيفية تمثيله، ومقدار انكشافه في الصورة. فهذه المستويات مترابطة، لكنها ليست متطابقة. ومن هذا الفصل تنشأ القيمة التي يقترحها البحث: لا في إعادة تفسير قواعد الإعلال المعروفة، وإنما في جعل تفاوت الصور في كشف الأصل متغيراً وصفيّاً قابلاً للاختبار داخل النظام التصريفي.

### خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من ملاحظة أن ثبات الجذر في الفعل العربي لا يقتضي ثبات الصورة التي تتحقق بها أصوله في مختلف التصريفات، واختبرت هذه العلاقة من خلال نماذج محددة من سورة البقرة تمثل الصحيح، والأجوف الواوي، والأجوف اليائي، والناقص اليائي. وقد أظهرت الموازنة أن وحدة المادة الجذرية تستمر رغم اختلاف الكيفية التي يتمثل بها بعض أصولها، وهو ما يقتضي الفصل بين هوية الجذر وصورته الصرفية المتحققة.

وكشف التحليل أن الصور التصريفية لا تتساوى في مقدار ما تتيحه من تعرف مباشر إلى الأصول. فقد تكون عناصر الجذر ظاهرة بما يكفي لتحديدتها من الصورة نفسها، وقد يؤدي التحول الصرفي إلى صورة لا تحسم طبيعة أحد الأصول إلا عند وصلها بتصريف آخر من المادة. وبذلك لا يكون الرجوع إلى التصريف إجراءً ثانوياً في جميع الحالات، بل يمكن أن يؤدي وظيفة استدلالية في الكشف عن أصل لا تعرضه الصورة المفردة على نحو مباشر.

وعلى أساس هذا التفاوت اقترحت الدراسة مفهوم «درجة ظهور الجذر» بوصفه أداة وصفية إجرائية تتعلق بالعلاقة بين الجذر وصورة صرفية محددة، لا بالجذر في ذاته. ولا يقدم هذا المفهوم بديلاً من التصنيف الصرفي للصحيح والمعتل وفروعهما، ولا يعيد تسمية قواعد الإعلال، وإنما يستهدف وصف بعد آخر هو مقدار انكشاف الأصل في الصورة، ومقدار الحاجة إلى قرينة تصريفية لتعيينه. وتتمثل إضافته، في حدود هذه الدراسة، في جعل هذا التفاوت نفسه موضوعاً مستقلاً للمقارنة.

وتبقى النتائج محكومة بطبيعة المدونة وعدد النماذج التي اختبرها البحث؛ ولذلك لا تسمح المادة الحالية بتحويل المقترح إلى مقياس عام أو إلى تصنيف جديد. وإنما تفتح المجال لاختباره في أنماط أخرى، ولا سيما المثال واللفيف والمضعف والمهموز والأبنية المزيدة، وفي مدونات أوسع يمكن أن تكشف ما إذا كانت العلاقة بين موضع التحول وطبيعته ومقدار انكشاف الأصل تنتظم في أنماط أوسع قابلة للتعميم.

وتخلص الدراسة، في حدود ما اختبرته من معطيات، إلى أن ثبات الجذر لا يستلزم ثبات صورته الصرفية، وأن اختلاف الصورة لا يلغي وحدة الأصل، بل يكشف عن طرائق متفاوتة لتمثيله والتعرف إليه داخل النظام التصريفي العربي.



## المراجع والمصادر

### المراجع العربية

- القرآن الكريم. المصحف المحمدي الشريف، برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق. المملكة المغربية: مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). المنصف: شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1987). الممتع في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت: دار المعرفة.
- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن. (1975). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية.

### المراجع الأجنبية

- Benmamoun, Elabbas. (1999). "Arabic Morphology: The Central Role of the Imperfective." *Lingua*, 108(2-3), 175-201.
- Fassi Fehri, Abdelkader. (2026). *The New Arabic Lexicon and its Words: Root-based and templatic morphosyntax*. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
- Idrissi, Ali, Shahad Alazbi, & Yousri Marzouki. (2025). "Tracking the Stem and Root Morphemes in Arabic: Evidence from Visual Morphological Priming." *Journal of Psycholinguistic Research*, 54(6), Article 58. <https://doi.org/10.1007/s10936-025-10173-1>
- Mahfoudhi, Abdessatar. (2007). "Roots and Patterns in Arabic Lexical Processing." In Elabbas Benmamoun (ed.), *Perspectives on Arabic Linguistics XIX: Papers from the Nineteenth Annual Symposium on Arabic Linguistics, Urbana, Illinois, April 2005*, 123-150. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.
- McCarthy, John J. (1981). "A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology." *Linguistic Inquiry*, 12(3), 373-418.
- McCarthy, John J., & Prince, Alan S. (1990). "Prosodic Morphology and Templatic Morphology." In Mushira Eid & John J. McCarthy (eds.), *Perspectives on Arabic Linguistics II*, 1-54. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.
- Ratcliffe, Robert R. (2013). "Morphology." In Jonathan Owens (ed.), *The Oxford Handbook of Arabic Linguistics*, 71-91. Oxford: Oxford University Press.



Ryding, Karin C. (2005). *A Reference Grammar of Modern Standard Arabic*. Cambridge: Cambridge University Press.

Watson, Janet C. E. (2002). *The Phonology and Morphology of Arabic*. Oxford: Oxford University Press.